

عليه وانما السمع والى الثالثة ثم البناء وهي الرابعة ثم ناولي في اهل الحاشية
ثم ثانيا في اى بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الى بالاجازة وهي السابعة
ثم عن وكذا تعامر البنية المحملة للسمع وللاجازة ولعدم السماع ايضا
هذا منقح ما ذكره في الفظان الاول ان من صيغة الاداء وهي
سعت وصدغ فصح ان لم يسمع وصدغ من لفظ الشيخ وخصيص الحديث
بأنه من لفظ الشيخ هو الراجح بين اصل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين
التحدث والاضمار من حيث اللفظ وهي ادعاء الفرق بينهما تكلفا فغير
لكن كما نقر الاصطلاح انما يشاع عند المتأخرين ومن تبعهم وانما على اللفظة
فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاضمار في الحديث عند بعضهم واحدا فان
جمع الراوي اى اراء بصيغة الجمع في الصيغة الاولى كما ان بعض حديثنا فلان
او سمعت فلان يقول فهو يدل على انه سماع منه غير وقد يكون اللغو
للعقله لكن تغلبت اولها ان المراتب الصريحة الصريحة الاداء في
سماع قائمها لانها لا تختمل الواسطة ولان حديثي فديطلق في الاجازة
بذلك وارضها مقدر يصح في الاملاء بما فيه من التثبت والتحقق
والثالث وهو اجزئ والرابع وهو قرات لمن قرأ بفتح على الشيخ
فان جمع كان يقول غيرنا لوقرنا عليه فهو كما في السمع هو قوله عليه انا
اسمع ونحو من هذا ان التفسير قرات لمن قرأ من التفسير بالاضمار
لان اضع بصورة الى التفسير القرات على الشيخ احد وجوه التمثل عند
الجمهور والاعين الى ذلك من اصل العراق وقد ثبت انكار الامام مالك
وغيره من الحديثين عليه في ذلك من باع بعضهم فقرأ على السماع لفظ
والقرأت عليه بعينه في الصور والقوة سواء والاعلم والاتباع من حيث

اللفظ

اللفظ والاصطلاح المتقدمين الاضمار الاخر في المتأخرين فهو للاجازة
لكن لانها في عرف المتأخرين للاجازة وعندها المعاصر في قوله على السماع
بمخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسله او منقطعه فغيرها على السماع
ثبوت المعاصرة الا ان المدلس فانها ليست بثبوت على السماع وقبله في الخط
في حمل عنده المعاصر على السماع ثبوت ثبوتها اى الشيخ والراوي وكذا ولو
مرة واحدة ليحصل الامن في عنده عن كونها من الرسل الطين وهو في الخط
ثبوتها لعين الحديث والحقا وغيرهما من النقاد والاطلاق المشابهة
في الاجازة المتلفظ بها بخلاف ذلك انما كانت في الاجازة المكتوبة بها
وهو الموجود في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما
يطلقونها فيما كتب به الشيخ في الحديث الا ان الطالب سواء ان كان رواية
ام لا لا فيما كتب به بالاجازة فقط ولم يشرط في صحة الرواية بالمناولة
اقتراؤها بالاولى بالرواية وهي اذا حصل هذا الشرط رفع الحق الى الرواية
لما فيها من التعبد والتشخيص وصورتهما ان يرتفع الشيخ الصل او مقام
الطالب ويجوز الطالب الاصل للشيخ ويقول له في الصوتين معار ورواية عن
فلان فاروعه وشرط ايضا ان يكتفي به اما بالتملك او اما بالعارية فيقبل
منه ويقابل عليه والامان تاوله واستدركه في الخلف فلا يثبت لها زيادة من
على الاجازة المعينة وهي ان يكتبه الشيخ برأيه كما يكتب معين ويعينه له
كغيره روايته له واذا خلت المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور
وغيره من اعتبرها الا ان من اياه وتما اياه تقوم مقام ارساله اليه بالكتابة
من بلد الى بلد وقد ذهب الامة الرواية بالكتابة بالبروة حرمة ولو لم يشر
ذلك بالاذن بالرواية كما تهم كقولهم ذلك بالقرينة ولم يظهر في فرق تولى